

Distr.: General
4 May 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل

أخرى: تقارير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠١٠/٢٠١١

موجز

يُقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتطورات الرئيسية في مجال التعاون المشترك بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، خلال الفترة السابقة لدورة مجلس الرؤساء التنفيذيين لخريف عام ٢٠١٠ والشاملة لها ولدورته في ربيع عام ٢٠١١. ويسلط التقرير الضوء على أنشطة مجلس الرؤساء التنفيذيين في متابعة كل من مسائل السياسات والمسائل التنفيذية والإدارية لدعم نهج متسق يعزز التنسيق على نطاق المنظومة. ويعرض التقرير معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز الاتساق والتنسيق في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وعن الجهود المبذولة من أجل زيادة التعاون في تعزيز المساءلة والشفافية في أنشطة مجلس الرؤساء التنفيذيين.

* E/2010/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

200511 200511 11-32286 (A)



المحتويات

الفصل	الصفحة
أولا - مقدمة	٣
ثانيا - المسائل المتعلقة بالبرامج	٥
ألف - متابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية .	٥
باء - تغير المناخ	٧
جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٩
دال - الطاقة المستدامة والتنوع البيولوجي	١٠
هاء - مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	١١
واو - الحد من مخاطر الكوارث	١٢
ثالثا - توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	١٢
ألف - إطلاق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضع وثائق البرامج القطرية المشتركة .	١٢
باء - آخر المعلومات عن تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة، بما في ذلك الاستعراض الشامل . . .	١٤
جيم - توحيد الأداء في البلدان التي تمر بأزمات أو بمرحلة ما بعد الأزمة أو بمرحلة انتقالية	١٤
رابعا - المسائل المتعلقة بالإدارة	١٥
ألف - موازنة ممارسات تسيير الأعمال	١٥
باء - أمن وسلامة الموظفين	٢٠
جيم - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٢١
خامسا - الخلاصة	٢٢
المرفق مشروع بيان لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق موجه إلى مؤتمر الأمم	
المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢٤

أولا - مقدمة

١ - كثف مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق جهوده، خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، من أجل تنسيق مواطن القوى والخبرات الفنية لدى المنظمات الأعضاء فيه من أجل الاستجابة بصورة منسقة وفعالة للولايات الصادرة عن الدول الأعضاء. وكان اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٨٩/٦٤ يمثل توجيهها هاما لمنظومة الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز اتساق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، على النحو المفصل في هذا التقرير. وتعمل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، الذي يوفر دعم السكرتارية لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وأركانه الثلاثة وهي - اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - معا بصورة مشتركة لتعزيز نوعية وكمية المعلومات المدرجة في التقارير الرسمية لهيئات مجلس الرؤساء التنفيذيين، والمنشورة على مواقع هيئات المجلس على شبكة الإنترنت (www.undg.org و www.unceb.org). كما يغتنم أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين الفرص عقب كل دورة من دورات المجلس نصف السنوية لتقديم الإحاطات إلى الدول الأعضاء والتفاعل معها في حوار منتظم. ويستجيب هذا التقرير لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤ من الأمين العام "أن يدرج معلومات مناسبة عن أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في تقريره الاستعراضي السنوي الذي يقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي تدرسه أيضا لجنة البرنامج والتنسيق، من أجل تعزيز فعالية الحوار".

٢ - وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز الشفافية والمساءلة، فإنه يسعى إلى تعميق فهم القضايا العالمية، بما في ذلك أوجه الارتباط بينها، وتعزيز تقاسم المعارف فيما بين أعضائه. كما أنه يسعى، استجابة للولايات الحكومية الدولية، إلى تحقيق تعبئة هادفة مفتوحة للجميع للموارد والقدرات المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. ويظل مجلس الرؤساء التنفيذيين ملتزما بمواصلة بذل هذه الجهود.

٣ - ويحدد مجلس الرؤساء التنفيذيين أولوياته وفقا للقرارات الحكومية الدولية التي تتطلب استجابة منسقة على نطاق المنظومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رحب الأمين العام وأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد اتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين تدابير، من خلال إطار تكامل التنفيذ وإطار تسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لتعزيز المساءلة ودعم الجهود القطرية المبذولة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير وصف لتلك التدابير، وللجهود المبذولة لمعالجة بعض الاختناقات التي تعترض تحقيق الأهداف

الإغاثية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين بيان دعم لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (انظر المرفق)، يشدد على الأولوية التي توليها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لخروج المؤتمر بنتائج قوية. وأوضح المجلس التزامه بتوفير استجابة فعالة على نطاق المنظومة في المساهمة في كفالة تنفيذ نتائج المؤتمر ورصدها ومتابعتها بشكل كامل على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٤ - وهناك عدد من المسائل المعروضة على مجلس الرؤساء التنفيذيين، مثل مواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ، والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تتطلب بذل جهود متكاملة من قبل الأركان الثلاثة للمجلس. ويسعى المجلس إلى تعزيز هذه النهج فيما بين اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وتركز اللجنتان الرفيعتان المستوى اهتمامهما على تشجيع وتسهيل زيادة التآزر في سياسات وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الأثر العام للدعم المقدم إلى البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل اللجنتان تعزيز اتساق وفعالية الرقابة والتوجيه فيما يتعلق بالعمليات على الصعيد القطري، بالاعتماد عند الضرورة على الشبكات وفرق العمل المشتركة بين الوكالات لتعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية والجهود التنفيذية للمنظومة.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت أنشطة مجلس الرؤساء التنفيذيين إعطاء الاعتبار الأول لسلامة وأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة، مع الحرص في الوقت ذاته على أن تؤدي إدارة المخاطر الأمنية إلى التمكين من إنجاز البرامج، فضلا عن مواءمة ممارسات تسيير الأعمال في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية. كما واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين تعزيز الدعم الذي يقدمه لتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، وتركيز الجهود على المبادرات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة البلدان النامية. ودعما للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، اعترفت النتائج المبثقة عن التقييمات التي تقودها البلدان التي تم فيها تجريب مبادرة "توحيد الأداء" بأن التنسيق الفعال كثيرا ما كان أكثر تقدما فيما بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وقد كان عمل منظومة الأمم المتحدة في إطار جدول الأعمال هذا يتم بتوجيه من الدول الأعضاء، وسيستمر الحال كذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، من المتوقع تقديم تقرير تقييم مستقل لمفهوم "توحيد الأداء" خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٦ - وقد دفع قيام الجمعية العامة بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى تحديد الوعي بالمساهمة البالغة الأهمية التي تسهم بها النساء والفتيات في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وقد رحب مجلس الرؤساء التنفيذيين بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها أحدث أعضائه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقدم كامل دعمه لميشيل باتشيليت، أول مديرة تنفيذية للهيئة. كما رحب بانتوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وباباتوندي أوسوتيمهين، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ويوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وخوان كلوس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ثانياً - المسائل المتعلقة بالبرامج

ألف - متابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية

٧ - رحب مجلس الرؤساء التنفيذيين ترحيباً شديداً بنتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقدته الجمعية في دورتها الخامسة والستين في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ووافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على دراسة أفضل السبل لجمع مختلف خيوط السياسة العامة في نهج متكامل للمساهمة في اتخاذ الإجراءات العاجلة المطلوبة على مدار السنوات القادمة في دعم جهودفرادى البلدان لبلوغ الأهداف.

٨ - وقد تركز عمل منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد على الجهود المبذولة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الوثيقة الختامية. وتحت قيادة الأمين العام، يقف مجلس الرؤساء التنفيذيين معاً لدعم زيادة المساءلة والاتساق في تتبع الالتزامات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي دورة المجلس لربيع ٢٠١١، اتفق على إطار للتنفيذ المتكامل لكفالة رصد الوفاء بالالتزامات الرسمية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بصورة معلنة من خلال منتدى إلكتروني. وسيساعد الإطار أيضاً في تعزيز مصفوفة الالتزامات الرسمية التي قدمتها الدول الأعضاء، وتشجيع الدول المانحة على تحديث التزاماتها وتوفير تفاصيل تنفيذها، وتشجيع البلدان المستفيدة على تحديد الطريقة التي تسعى بها إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٩ - وسيستند الإطار إلى مفهوم للمساءلة والمسؤولية المشتركةين يكفل عدم الازدواجية أو التداخل في الآليات القائمة لرصد أهداف محددة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم الجهود والآليات القائمة لاستخلاص الدروس المستفادة قبل المضي قدماً. وسيجري تغذية الإطار بالعمل الذي يتم إنجازه بالفعل فيما يتعلق بأهداف محددة، بما يكسب المنظومة مزيداً من الوضوح لكفالة تقليل تجزئة آليات التنفيذ. وسيتركز الإطار على كل من التزامات السياسات والالتزامات النقدية التي قطعها أصحاب المصلحة على أنفسهم، وسيخضع لمزيد من المشاورات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة الآخرين. وسيكون إطار التنفيذ المتكامل أداة شفافة تماماً ومتاحة على شبكة الإنترنت، وستضطلع به فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(١). وستقوم فرقة العمل بتعزيز إطارها الحالي لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٨، وتوسيع تغطيتها للالتزامات الدولية المعلنة دعماً للأهداف من ١ إلى ٧، استناداً إلى المعلومات التي تقدمها الوكالات القائمة على أمر كل هدف من الأهداف.

١٠ - واستجابة للنداءات من الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى قيام منظومة الأمم المتحدة بدعم تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية تهدف إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يساعد مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في تنفيذ إطار تسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لدعم خطط تسريع التقدم الخاصة بكل بلد. ويغذي الإطار وضع خطط العمل القطرية. وهو يساعد الحكومات على أن تحدد بشكل منهجي الاختناقات التي تعوق إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف، فضلاً عن الحلول المختبرة والموثوقة التي يمكن أن تساعد في التغلب على هذه المعوقات. وتصب التحليلات والإجراءات اللازمة في عملية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، وزيادة حشد القيمة المضافة لمنظومة الأمم المتحدة وراء الجهود القطرية لتسريع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بدأت عشرة بلدان تجريب ذلك النهج خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولاً باختيار أهداف محددة خارج المسار لتكون مجال التركيز الرئيسي لها، ثم تحديد المعوقات والحلول العملية للتصدي لها والشركاء الذين يساعدون في تنفيذ تلك الحلول. وشملت البلدان الرائدة الأردن، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبليز، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وطاجيكستان، وغانا، وكولومبيا.

(١) أنشأ الأمين العام فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أيار/مايو ٢٠٠٧ لتحسين رصد الالتزامات العالمية الواردة في الهدف ٨ المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

١١ - وتحت رعاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، شارك مجلس الرؤساء التنفيذيين في تأمل الروابط بين الوثيقة الختامية وجدول الأعمال الإنمائي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الحاجة لأن تكون العولمة أكثر عدلاً وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة. ويرى المجلس أن أحد التحديات التي لا يستهان بها سيتمثل في كيفية تحقيق التوازن بين خصوصية كل هدف من الأهداف وإمكانية قياسه مع الإطار الأوسع للسياسات اللازم لمعالجة أوجه انعدام المساواة التي حددها الوثيقة الختامية وتعزيز نهج التنمية المستدامة.

١٢ - واستمررا للجهود السابقة بشأن العولمة التي قام بها مجلس الرؤساء التنفيذيين، وللتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين المترابطة، بما في ذلك تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تشجيع مزايا العولمة ومعالجة عيوبها، درست المنظومة الطريقة التي تستخدم بها خبرتها الفنية وعالميتها ومهمة الدعوة التي تنهض بها من أجل تقديم دعم إلى الدول الأعضاء في إقامة جسور أقوى بين الاتفاقات العالمية وتنفيذ السياسات الوطنية. وللمساهمة في هذه العملية من التفكير، عقد الرئيس المنتهية ولايته للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، اجتماعاً فنياً لتبادل الأفكار في سانتياغو في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. بمشاركة الأمراء التنفيذيين للجان الإقليمية.

١٣ - وتسلط أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج على هذه الجبهة الضوء على دور منظومة الأمم المتحدة في توفير تأمل فكري يشمل ويتجاوز النهج القطاعية لمعالجة العقبات التي تحول دون إحراز مزيد من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يمكن أن تستمر في إحباط التقدم. وقد أبرز مجلس الرؤساء التنفيذيين أن دوره هو دور تكاملي يتمثل في الجمع بين مختلف الآليات الرئيسية المشتركة بين الوكالات للبناء على نقاط القوة في منظومة الأمم المتحدة في الأعمال المعيارية والتحليلية التي قد تسعى إلى القيام بها كمساهمة في العمليات الحكومية الدولية المقبلة، على مستوى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وداخل مجالس إدارات مؤسسات المنظومة. ووصولاً لتلك الغاية، يتمثل أحد الأهداف الهامة في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في صياغة نموذج للتنمية يكون عادلاً ومراعياً للبيئة ومستداماً.

باء - تغير المناخ

١٤ - يعرض التقرير السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (E/2010/69) بالتفصيل التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٧ لتوحيد الأداء فيما يتعلق بتغير المناخ. وفي حين رحبت الدول الأعضاء بتلك الجهود، فقد شجعت مجلس الرؤساء التنفيذيين على عدم الاكتفاء بتحضيرات منظومة الأمم المتحدة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية

الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي مضيه قدما في العمل المشترك بشأن هذه المسألة، أخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين في الاعتبار الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي سلم بأوجه التآزر بين الأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ، واعترف بأن التصدي لتغير المناخ يتسم بأهمية رئيسية في تأمين ودفع التقدم نحو بلوغ الأهداف.

١٥ - وقد شرعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، من خلال فريقها العامل المعني بتغير المناخ، في عملية لاستكشاف الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم بأفضل شكل الدعم للبلدان النامية في إدماج الجهود المتعلقة بالمناخ في خطط التنمية الوطنية. والدور المزدوج للمنظومة في الاستجابة للحاجة الملحة لتعزيز التنفيذ على المستوى القطري، وتوفير المعلومات والدعم للمفاوضات العالمية، يتطلب وجود روابط متينة بين الجهود المبذولة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وتعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بصورة مشتركة مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز الروابط بين العمل البرنامجي على المستوى العالمي وعمل الأفرقة القطرية، وهو الجهد الذي يأتي أيضا كاستجابة مباشرة لاتفاقات كانكون (FCCC/CP/2010/7/Add.1، المقرر 1/CP.16). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز مجلس الرؤساء التنفيذيين وأركانه الثلاثة على الإنجاز على أرض الواقع، وبحث الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الدول الأعضاء كأفضل ما يكون في تنفيذ الاتفاقات.

١٦ - وعلاوة على ذلك، فإن اتساق وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة على صعيد البرامج يتعزز نتيجة لتقاسم المعلومات والمعارف وتكامل وتنسيق إعداد ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، وللأنشطة والنهج البرنامجية المتبعة لتعزيز تقديم الخدمات بصورة متسقة على المستوى القطري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مجلس الرؤساء التنفيذيين الدعم أيضا للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعميق عملها بشأن إجراءات التكيف.

١٧ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في كانكون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أبرزت منظومة الأمم المتحدة استعدادها لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها من خلال اللقاءات الجانبية والمواد الإعلامية التي عرضت ما تقوم به المنظومة من جهود متواصلة وما توفره من أدوات عملية. واستضاف الأمين العام لقاء رفيع المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين قام خلاله مع العديد من الرؤساء التنفيذيين بتبادل مفتوح للآراء مع وزراء وممثلين رفيعي المستوى من الأطراف لتعميق الحوار حول الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم أفضل دعم للبلدان لبلوغ أهدافها الإنمائية من خلال التصدي لتغير

المناخ. وقد ولد هذا النهج الجديد لعقد مناقشات مفتوحة في الوقت الحقيقي بين الدول الأعضاء وكبار موظفي الأمم المتحدة اهتماما غير مسبوق من جانب وسائل الإعلام، وجرى بث المناقشات عبر شبكة الإنترنت إلى جمهور كبير^(٢).

١٨ - ولد دعم زيادة دمج تغير المناخ في الأنشطة التي تجري على الصعيد القطري، اتخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تدابير لتعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ووصولاً لهذه الغاية، أعدت المجموعة مذكرة توجيهية بشأن إدماج الاستدامة البيئية في التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إلى جانب مذكرة توجيهية بشأن إدماج الاعتبارات الخاصة بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بتنظيم دورة تدريبية لموظفي المنظومة تركزت على تنفيذ الإجراءات الخاصة بتغير المناخ استناداً إلى المذكرات التوجيهية. كما يجري وضع برنامج تدريبي لعام ٢٠١١ استجابة لطلب متزايد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لاتباع نهج أكثر تكاملاً وتنسيقاً ومنهجية لدعم المجالات المترابطة للاستدامة البيئية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وسيكون التدريب الإقليمي موجهاً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تتولى إعداد الأطر في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٩ - أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته لربيع ٢٠١١، بترابط مجموعة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه العالم وبضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لتسريع جهود التنمية المستدامة. واعترف المجلس بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) يمثل فرصة كبيرة لمنظومة الأمم المتحدة لتقديم دعمها الموحد والمتسق للدول الأعضاء في كل من تنظيم جدول أعمال التنمية المستدامة وفي إنجازها على حد سواء. وتدعم منظومة الأمم المتحدة التحضيرات للمؤتمر من خلال مختلف الآليات المشتركة بين الوكالات التي يكمل بعضها بعضاً لضمان توفير أقصى قدر من الدعم للولايات الصادرة عن الدول الأعضاء.

٢٠ - وقد أنشأ الأمين العام فريقاً يرأسه بنفسه من الشخصيات البارزة مكرساً لإسداء المشورة له بشأن مساهمة المنظومة في الموضوعين اللذين يدور حولهما مؤتمر ريو + ٢٠: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وسيضم الفريق، الذي سيركز على الترابط بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة،

(٢) البث متاح من خلال العنوان التالي: http://webcast.cc2010.mx/webmedia_en.html?id=234.

المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بصفتهم رؤساء فريق الإدارة البيئية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

دال - الطاقة المستدامة والتنوع البيولوجي

٢١ - يسلم مجلس الرؤساء التنفيذيين الضوء على الموقع المحوري الذي تحتله الطاقة المستدامة في النقاش العالمي حول تغير المناخ والتنمية المستدامة. وقد حددت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، التي أنشأتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في عام ٢٠٠٣، ومعها الفريق الاستشاري التابع للأمين العام والمعني بالطاقة وتغير المناخ، هدفين رئيسيين لعام ٢٠٣٠: كفالة حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة وخفض كثافة الطاقة بنسبة ٤٠ في المائة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في مجال الطاقة يسترشد بقرار الجمعية العامة ١٥١/٦٥، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة ٢٠١٢ لتكون السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع. ويشجع القرار الدول الأعضاء "على الاستفادة من السنة لزيادة الوعي بأهمية معالجة قضايا الطاقة، بما فيها إتاحة خدمات الطاقة الحديثة للجميع والحصول على الطاقة بتكلفة معقولة والكفاءة في استخدام الطاقة واستدامة مصادر الطاقة واستعمالاتها، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة وحماية المناخ العالمي، ولتعزيز العمل على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي". وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينظم وينسق، بالتشاور مع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، الأنشطة التي سيضطلع بها خلال السنة. ويلتزم مجلس الرؤساء التنفيذيين بتقديم دعمه الكامل لتنفيذ القرار.

٢٣ - ونظر مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً في المسائل البارزة المتعلقة بالاستجابة على نطاق المنظومة لدعم حفظ التنوع البيولوجي. وتشمل الأمثلة على عمل المجلس في هذا الصدد دعم تعميم التنوع البيولوجي في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن اتباع نهج منسقة ومتآزرة في تنفيذ نتائج الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا.

هاء - مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

٢٤ - تعلق منظومة الأمم المتحدة أهمية قصوى على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. وهي تشارك بصورة مكثفة في تقديم الدعم للدول الأعضاء للخروج بنتائج طموحة وقوية تتضمن منجزات والتزامات ملموسة للشراكة العالمية يكون من شأنها أن تترك أثرا إيجابيا على حياة ٨٨٠ مليون نسمة في ٤٨ بلدا. وكجزء من الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتركيز مبادراته على البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أصدر المجلس بيانا لدعم مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (انظر المرفق).

٢٥ - ويسلط البيان الضوء على عزم الرؤساء التنفيذيين على تعميق فعالية أنشطة المنظمات الخاصة بهم والتآزر بينها وهي تواصل إعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا. ويشدد البيان أيضا على استمرار دعم مجلس الرؤساء التنفيذيين لأولويات التنمية في البلدان الأقل نموا من خلال توجيه البرامج وتخصيص الموارد، ولا سيما تكثيف الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان الأقل نموا. وعقب المؤتمر، سيقوم المجلس بصياغة استجابة فعالة على نطاق المنظومة لدعم الوثيقة الختامية للمؤتمر، بما في ذلك الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تسهم بأكثر الأشكال فعالية في ضمان تنفيذ الوثيقة بالكامل ورصدها ومتابعتها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٦ - ووصولا لتلك الغاية، تقوم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بجمع معلومات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن الجهود التي يبذلونها حاليا لدعم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، بغية أخذ الوثيقة الختامية للمؤتمر في الاعتبار نتائج المؤتمر وتصميم الجهود الجارية بصورة مخصصة وصقلها. وقد وفرت المعلومات التي تم جمعها روابط بين مجالات السياسات الأخرى ذات الأولوية التي حددها البلدان الأقل نموا، مثل الأغذية والزراعة، وبين المزايا النسبية المحددة التي تتمتع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتخصصاتها وقدراتها وبرامجها. وأتاح تجميع المعلومات لمجلس الرؤساء التنفيذيين أساسا جيدا لدعم الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، وفي برنامج العمل العالمي لأقل البلدان نموا للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. وسوف يواصل المجلس النظر في سبل تعزيز العمل الكبير الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة بالفعل لدعم بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، كما سيسعى لزيادة تعزيز ذلك العمل

وترتيب أولوياته وتصميمه بصورة مخصصة، مع الأخذ في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والتوجيهات الأخرى التي تصدر من الدول الأعضاء.

واو - الحد من مخاطر الكوارث

٢٧ - مع القلق البالغ الذي ساور مجلس الرؤساء التنفيذيين إزاء الزلزال وموجات التسونامي التي أصابت اليابان في ١١ آذار/مارس ٢٠١١ والوضع في محطة فوكوشيما دايشي للطاقة النووية، نظر المجلس في مسألة الحد من مخاطر الكوارث في دورته لربيع ٢٠١١. وقد أثار الوضع في اليابان دعوات إلى إعادة تقييم إطار الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ ونظام السلامة النووية، فضلاً عن سبل ضمان أعلى المعايير الممكنة للحفاظ على الصحة وإمدادات الغذاء والبيئة. ودعماً لجهود التنسيق التي تبذلها أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من أخطار الكوارث، كانت المناقشة تهدف إلى تعميم الحد من مخاطر الكوارث بصورة كاملة في برامج التنمية.

٢٨ - وناقش مجلس الرؤساء التنفيذيين كيفية توفير القيادة لبذل جهد متسق لوضع خطة عمل عالمية وتسريع الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث، بالاستفادة من العمل الهام الذي يقوم به العديد من أعضائه بالفعل في هذه المسألة، وتقييم استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو، ونتائج ومتابعة الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد الأمين العام وأعضاء المجلس مجدداً التزامهم القوي بمواصلة المساهمة في الجهد العام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحد من مخاطر الكوارث باعتبارها قضية شاملة لعدة مجالات، ولكفالة أن تكون الإجراءات الرامية إلى تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ إجراءات داعمة لبعضها بعضاً.

ثالثاً - توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

ألف - إطلاق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضع وثائق البرامج القطرية المشتركة

٢٩ - نيابة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين، تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتوفير الدعم المكثف لإطلاق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، الذي يشجع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف التعاون للاستفادة بمزيد من الفعالية من خبراتها ومواردها وإجراءاتها من أجل تعزيز القدرات الوطنية، وفقاً للأولويات والخطط الإنمائية الوطنية.

٣٠ - وقد أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة من تدابير الدعم الشاملة للبلدان التي سيبدأ فيها تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم في عام ٢٠١٠ إعداد ٤٤ إطاراً من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وثلاثة من الأطر الاستراتيجية المتكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المجموعة وأفرقتها الإقليمية بتقديم الدعم للمعتمكفات القطرية التي عُقدت حول الإطار، والتي اكتسبت خلالها أفرقة الأمم المتحدة القطرية رؤية عامة واضحة لعملية البرمجة، وشرعت في الحوار مع الشركاء الوطنيين حول خيارات العمل التحليلي في البلد حول التحديات الإنمائية الوطنية الكبرى، وركزت على المزايا النسبية التي يمتلكها فريق الأمم المتحدة القطري في التصدي لبعض من تلك التحديات. وعلاوة على ذلك، تلقت نحو ٣٠ من حلقات العمل القطرية، بناء على طلبها، الدعم الفني فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من المواضيع ذات الصلة بالإطار.

٣١ - وتحفز الأفرقة القطرية للأمم المتحدة تقدماً ملموساً في استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كأداة استراتيجية رئيسية للبرمجة المشتركة على الصعيد القطري. وأفاد نحو ٧٥ فريقاً أن دورات أطرها تتواءم تماماً مع الدورات الوطنية، وأفاد نحو ١٠٠ فريقاً أخرى أن أطرها تتواءم مع الأولويات الوطنية على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٨. وثبت أن التوجيه المبسط للإطار الذي صدر في عام ٢٠٠٩ يتيح قدراً أكبر من المرونة للأفرقة القطرية للأمم المتحدة ويمكنها من تحسين التواءم بين عمليات برامجها ودورة تخطيط التنمية الوطنية وحققها وتوقعاتها، مع تعزيز الاتساق والمساءلة عن النتائج في الوقت ذاته. وشرعت البلدان التي سيبدأ فيها الإطار في عام ٢٠١١ في تبني نهج متكامل للبرامج والعمليات يهدف إلى تحسين الاتساق والتنسيق بين العمليات تسيير الأعمال والفرص المتاحة للبرمجة.

٣٢ - وكانت الجمعية العامة قد أيدت، في قرارها ٦٤/٢٨٩ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، مبادرة بعض الدول باستخدام وثائق البرامج القطرية المشتركة على أساس طوعي. وأصبحت جمهورية ترازيا المتحدة أول بلد يقوم بذلك، حيث قدمت وثيقة برنامجها القطري المشترك المستند إلى مجالس إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي في شباط/فبراير ٢٠١١. وجاء إقرار وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية ترازيا المتحدة اتباعاً للممارسة الحالية لكل مجلس من مجالس الإدارات.

٣٣ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتحليل الخبرات والدروس المستفادة من استخدام أطر الميزانية المشتركة، التي تساعد أفرقة الأمم المتحدة القطرية في: (أ) حساب تكلفة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على أساس النتائج التي سيتم إنجازها؛ (ب) التنبؤ بمدى توفر الموارد من مختلف المصادر؛ (ج) توضيح العجز في التمويل الناتج عن ذلك، من أجل تعزيز القدرة على التنبؤ والشفافية في المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، وتحسين الدعم، وزيادة اتساق تخطيط موارد المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة وتحديد أولوياتها ورصدها وإدارتها.

باء - آخر المعلومات عن تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة، بما في ذلك الاستعراض الشامل

٣٤ - مثلما اتفق عليه في خريطة الطريق لتنفيذ نظام الإدارة والمساءلة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم، كلفت المجموعة بإجراء استعراض في عام ٢٠١٠ لتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات في تنفيذ ذلك النظام. وسيسفر الاستعراض، الذي ينتظر أن يكتمل في منتصف عام ٢٠١١، عن مجموعة من التوصيات للمضي قدماً لكفالة تنفيذ النظام بالكامل.

جيم - توحيد الأداء في البلدان التي تمر بأزمات أو بمرحلة ما بعد الأزمة أو بمرحلة انتقالية

٣٥ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم المساعدة التقنية المباشرة في تنفيذ تقييمات الاحتياجات في حالات ما بعد الكوارث وما بعد انتهاء النزاعات، وتعزيز فعالية منهجيتها كقاعدة مشتركة للتخطيط المشترك والاستجابة للأزمات وحالات ما بعد انتهاء الأزمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت تقييمات في اليمن، تم من خلالها إعداد خطة للإنعاش، هي "المبادرة المشتركة لصعدة".

٣٦ - ولتعزيز المعرفة والقدرات فيما يتعلق بعمليات ومنهجية تقييم الاحتياجات في حالات ما بعد الكوارث وما بعد انتهاء النزاعات، قامت الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي بتنظيم وتنفيذ سلسلة من اللقاءات التدريبية، التي لم تكن موجهة إلى موظفي تلك المؤسسات فحسب، وإنما أيضاً لموظفي المؤسسات الإقليمية الأخرى، بما يوسع من نطاق الشراكة. وأسفرت المبادرات عن تدريب ٧٥ موظفاً من منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي.

٣٧ - واستجابة لطلب من الدول الأعضاء تعزيز التنسيق بين الإدارات وبين الوكالات من أجل كفالة اتباع نهج متكامل ومتسق ومنسق لتقديم المساعدة على المستوى القطري، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم الدعم لعمليات التخطيط المتكامل في بلدان محددة. وشمل الدعم المقدم المشاركة في فرق عمل البعثات المتكاملة الخاصة ببلدان محددة (للبلدان التي تضم بعثات لحفظ السلام) وفرق العمل المتكاملة لكل من البلدان الـ ١٩ التي تضم وجودا متكاملًا للأمم المتحدة وغيره من آليات العمل المخصصة للبلدان التي تواجه أزمات سياسية مفاجئة. وقدمت المجموعة الدعم وشاركت في بعثات خاصة ببلدان محددة لدعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، على سبيل المثال، في هايتي في أعقاب الزلزال، وفي لبنان وغينيا والصومال.

رابعاً - المسائل المتعلقة بالإدارة

ألف - مواءمة ممارسات تسيير الأعمال

٣٨ - شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، منظومة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال. وأيد مجلس الرؤساء التنفيذيين الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتحقيق تقدم ملموس في ذلك المجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الصعيد القطري وعلى مستوى المقرر على حد سواء. ويقع الكثير من أنشطة المواءمة التي تجري على نطاق منظومة الأمم المتحدة ضمن خطة التنفيذ المشتركة بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، التي تعالج الاختناقات التي تحدث على المستوى القطري في ممارسات تسيير الأعمال، وهي الخطة التي تم وضعها في أعقاب بعثة مشتركة رفيعة المستوى أوفدت في عام ٢٠١٠، وخطة العمل التي وضعتها اللجنة الرفيعة المستوى لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال. وخطة العمل هي عبارة عن مجموعة من مبادرات المواءمة التي تلقت تبرعات مالية من السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا. وحتى آذار/مارس ٢٠١١، كانت خطة العمل قد تلقت ١٠,٥ مليون دولار، بينما بلغت الالتزامات في نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٣,٧ مليون دولار.

٣٩ - وتمضي مشاريع مواءمة ممارسات تسيير الأعمال، سواء تلك الممولة من خطة العمل وتلك التي بادر بها مجلس الرؤساء التنفيذيين كجزء من جدول الأعمال العادي لآلياته الفرعية، وهي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة وشبكاتها الوظيفية، على المستويين القطري والعالمي في كل مجال من المجالات الإدارية: المشتريات، والموارد البشرية، والمالية والميزانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مواءمة ممارسات تسيير الأعمال على الصعيد القطري

٤٠ - لتحديد الاختناقات في ممارسات تسيير الأعمال على المستوى القطري على نحو أكمل، أوفد رئيسا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة بعثة مشتركة رفيعة المستوى خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وكشفت البعثة إحراز تقدم كبير في المكاتب القطرية التي زارتها (وهي البلدان الرائدة المشمولة بمبادرة توحيد الأداء ألبانيا، وفيت نام وموزامبيق، فضلا عن ملاوي، البلد "الذي ينفذ المبادرة بنفسه")، وكلاهما على أساس توجيهات المقر والابتكار على المستوى القطري، حيث كانت المبادرات الأكثر نجاحا هي التي كانت تنطوي على علاقات عمل وثيقة بين المستوى القطري وموظفي المقر.

٤١ - وأسفرت البعثة عن خطة تنفيذ مشتركة لمعالجة العقبات التي تعترض مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال، مع التركيز على المجالات الرئيسية التالية: (أ) كفاءة قوة القيادة واتساق مستويات الالتزام في جميع الوكالات؛ (ب) إيجاد حوافز للتغيير لموظفي الوكالات من خلال آليات تقييم أدائهم وتشجيع الموظفين على المشاركة والمساهمة في المبادرات المشتركة؛ (ج) اعتماد نهج متكامل للبرامج والعمليات، بما في ذلك إعداد خطة عمليات بالتزامن مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (د) تعزيز ثقافة التحليل السليم، من خلال تحليل التكاليف والمنافع أو غيره من الآليات، والرصد الفعال لممارسات تسيير الأعمال؛ (هـ) تعزيز تركيز الإدارة على إدارة الناس على المستوى القطري؛ (و) كفاءة تنفيذ التوجيهات القائمة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومواءمة المشتريات على المستوى القطري؛ (ز) تعزيز المواءمة في مجال الإدارة المالية، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل التي أثارها البلدان بشأن تطبيق مختلف السياسات والإجراءات؛ (ح) استكشاف خيارات لتمويل أماكن العمل المشتركة؛ (ط) الإسراع في استعراض الاتفاقات القانونية وإجازتها.

٤٢ - وتتعاون مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أيضا مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة لكفاءة تطبيق نهج متكامل للبرامج والعمليات على المستوى القطري. ووصولاً لهذه الغاية، جرى تعزيز هيكل دعم إطلاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتركيز بصورة مستقلة على ممارسات تسيير الأعمال، والقيادة على المستوى القطري في مجال العمليات. وتتواصل تلك التدخلات، الممولة من خطة عمل اللجنة الرفيعة المستوى ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، ويجري ربطها بالدعم الإقليمي المقدم للبلدان التي يتم فيها إطلاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

المشتريات

٤٣ - استكملت شبكة المشتريات المشتركة بين الوكالات أول مشروع ممول في إطار خطة العمل التي يقودها البرنامج الإنمائي، وهو المشروع الذي أسفر عن إطار سياسات نموذجي لأهلية البائعين لاستخدامه على نطاق المنظومة. ويسمح الإجراء، الذي استعرضه ووافق عليه المستشارون القانونيون المشتركون بين الوكالات، باستحداث آلية بت مشتركة للتعامل مع البائعين المشتبه فيهم. وقد وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته لربيع ٢٠١١ على الإطار النموذجي، الذي يستجيب للحاجة إلى تحسين الشفافية والمساءلة والفعالية في عملية الشراء.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، وضمن أنشطة متابعة البعثة الرفيعة المستوى، تتطلع أيضا شبكة المشتريات، بتمويل من خطة العمل وتحت قيادة اليونيسيف، إلى دعم التوسع في أنشطة المشتريات المشتركة على الصعيد الميداني من خلال مشروع للمواءمة لدعم العمليات الميدانية. ويهدف ذلك إلى الاستثمار في الوظيفة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في إدارة المشتريات وسلسلة الإمدادات من خلال إنشاء إطار مشترك لممارسة الأعمال التجارية من خلال مواءمة الأنظمة والقواعد وتبسيط العمليات وتحسين ممارسات تسيير الأعمال وتعزيز تقسيم العمل بما يلي احتياجات المستفيدين ويطوّر ما هو موجود من الخبرات الفنية بين مختلف كيانات الأمم المتحدة. وسيدعم ذلك أيضا العمليات على الصعيد القطري عن طريق توفير أدوات موحدة لأفضل الممارسات لممارسي المشتريات في الأمم المتحدة على أساس الخبرات المكتسبة من تجارب مبادرة توحيد أداء الأمم المتحدة، وتوثيق النتائج وأفضل الممارسات لدعم مبادرة توحيد الأداء.

٤٥ - بالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، زاد المختصون بالمشتريات المشتركة بين الوكالات من تركيزهم على الشراء التعاوني بين مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة. وذكرت شبكة المشتريات أن التعاون في مواقع المقار، لا سيما في جنيف وروما، قد أدى بالفعل إلى وفورات لا يستهان بها. فقد أبلغت جنيف، على سبيل المثال، عن حوالي ٣٧ مليون فرنك سويسري أمكن توفيرها في التكاليف في عام ٢٠١٠ نتيجة للتعاون في مجالات السفر، واستهلاك الطاقة، وخدمات البريد وحملة الحقائق، واللوازم، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالمثل، شهدت الوكالات التي تتخذ من روما وفرا في التكاليف نتيجة للتعاون في مجال المشتريات. وعلى الصعيد العالمي، تدرس الشبكة الشراء التعاوني في مجالات التأمين على المخازن والشحن، وعقود النقل والمركبات.

الموارد البشرية

٤٦ - أكملت شبكة الموارد البشرية مشروعات يتركزان على المواءمة يتم تمويلهما من خطة عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. المشروع الأول، وهو تحليل مقارن واستعراض لسياسات وممارسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال إدارة الموارد البشرية، يتضمن توصيات بشأن عمليات التعيين والاختيار، وإدارة الأداء، وتحديد درجات الوظائف وتصنيفها. وفي البداية، ستركز متابعة الدراسة، التي ستم في غضون السنة المقبلة، على تنفيذ معايير تصنيف الوظائف التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، إلى جانب مشروع تجريبي يتركز على معاملة الموظفين كمرشحين داخليين للوظائف في بعض مراكز العمل التجريبية. كما تجري حاليا دراسة متابعة أخرى، تتضمن استعراضا للعاملين في مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة بعقود غير الموظفين.

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أكمل فريق عامل مشترك بين الوكالات بقيادة برنامج الأغذية العالمي استعراض المزايا والاستحقاقات في حالات الوفاة والإصابة والإعاقة نتيجة للأفعال الكيدية والحوادث التي تقع بسبب الخدمة. وكان الهدف من هذه الدراسة الخروج لأول مرة بخريطة شاملة لمنظومة الأمم المتحدة لكل ما هو قائم من المزايا والاستحقاقات والتأمينات المتصلة بما يحدث أثناء الخدمة من الإصابات والمرض والوفاة والعجز، ودراسة الثغرات الحالية في التغطية.

٤٨ - وتشمل الأنشطة الأخرى وضع اللامسات الأخيرة على بيان للسياسة العامة بشأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقات في أماكن العمل بالأمم المتحدة، وإطلاق برنامج تجريبي للتفاوض بشأن منح تصاريح العمل لأزواج موظفي الأمم المتحدة وشركائهم مع الحكومتين المضيفتين في إيطاليا وماليزيا، وذلك في إطار برنامج الازدواج الوظيفي وتنقل الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الشبكة استعراضها نصف السنوي لمستوى منحة التعليم، وقدمت توصياتها إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأخيرا، أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير السنوي عن إحصاءات الموظفين في أيار/مايو ٢٠١٠ (CEB/2010/HLCM/HR/24).

الإدارة المالية

٤٩ - أكملت شبكة المالية والميزانية المرحلة الأولى من مشروع لخدمات الخزانة المشتركة، أصبح على وشك الاكتمال. والمشروع، الذي تموله خطة عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ويقوده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومنظمة الصحة العالمية، سيوفر تقديرات مفصلة للوفورات ومقترحات محددة للمواءمة في مجال عمليات الخزانة، مع التركيز

على الخدمات المصرفية والمدفوعات، وإدارة العملات، وإدارة الاستثمار، والتكاليف والرسوم الخارجية، وإدارة المخاطر.

٥٠ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، تعمل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، على مواصلة تطوير قاعدة بيانات الإحصاءات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة والإبلاغ عنها. ويهدف ذلك المشروع، الممول أيضا من قبل خطة عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، بالسماح بالإبلاغ ومقارنة الإيرادات والنفقات على نطاق المنظومة. ومن المتوقع أن يبدأ تطبيق النسخة الأولى من نظام الإبلاغ الجديد في أوائل عام ٢٠١٢.

٥١ - وخلال عام ٢٠١٠، وصلت منظومة الأمم المتحدة إلى منعطف هام في الإبلاغ عن البيانات المالية للنفقات المشتركة بين الوكالات. وأدى ذلك العمل، الذي أنجزته شبكة المالية والميزانية تحت قيادة منظمة الصحة العالمية، إلى اتفاق الوكالات على فئات موحدة لترميز المصروفات للإبلاغ المشترك بين الوكالات، وهي الفئات التي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ بالكامل في عام ٢٠١٢. وستستهدف المرحلة التالية من هذا العمل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معايير الإبلاغ الموحدة للجهات المانحة لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات معنيا بتكاليف السلامة والأمن قد نجح في تبسيط عملية استعراض ميزانية الأنشطة المشتركة التمويل في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، مما يكفل إجراء عملية الاستعراض الواجب المقررة على مستوى شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية وشبكة المالية والميزانية. وسيواصل الفريق العامل معالجة ترتيبات تقاسم تكاليف الأمن من خلال النظر في مختلف خيارات تقاسم التكاليف.

٥٣ - واستجابة لضرورة تحقيق المزيد من القدرة على التنبؤ والشفافية في تحديد أسعار الصرف، وافقت شبكة المالية والميزانية على تحديث للمبادئ التوجيهية لعمل الأمم المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها. وحددت التنقيحات التي أدخلت على المبادئ التوجيهية شروطا وإجراءات دقيقة لتحديد الأسعار، بينما تقترب بدرجة أوثق من الأسعار الفورية في السوق على النحو المطلوب للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٤ - بدأت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشروعاً، تموله خطة عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ويقوده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

لوضع معايير ومستويات أساسية مشتركة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمارات فيها. وسيتيح ذلك المشروع للمنظمات حساب التكلفة الإجمالية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبطريقة من شأنها أن تتيح تحديد مستويات أساسية لتلك الخدمات. واستجابة لتوصيات البعثة المشتركة، تستكشف الشبكة أيضا آليات لزيادة الدعم المقدم لعدد من المكاتب القطرية المختارة لمواءمة الحلول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استنادا إلى التعاون الناجح الذي تحقق في الماضي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطوات للتصدي لتنامي التهديد الأمني للوكالات في الفضاء الافتراضي لشبكة الإنترنت، وتقوم حاليا بتطوير مشاريع في مجالات التوعية بأمن المعلومات، والاستجابة المتسقة للحوادث، والسياسات والمعايير القياسية. كما تقوم حاليا على وضع مشروع لتقديمه إلى خطة عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة لتنفيذ التوصيات المستقاة من دراسة لنقل البيانات أنجزت في عام ٢٠١٠، وأوضحت أن هناك فرصا لتحقيق أشكال للكفاءة من خلال تبادل خدمات نقل البيانات على الصعيد القطري وعلى مستوى المقر.

باء - أمن وسلامة الموظفين

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق إنجاز كبير فيما يتعلق بأمن وسلامة الموظفين. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تمت الاستعاضة عن نظام المراحل الأمنية بنظام محسن لمستويات الأمن. وجاء إطلاق نظام مستوى الأمن نتيجة للجهد المبذول بقيادة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، وبالتنسيق الوثيق مع إدارة لشؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة، لإعادة تصميم نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة.

٥٧ - ونظام مستويات الأمن الجديد هو عملية تسمح بتحديد وتصنيف التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة، وتسهل إجراء تحليل مقارن للتهديدات في كافة المجالات، وتكفل زيادة التفصيل والشفافية. والنظام ليس سوى جزء واحد فحسب من عملية إدارة المخاطر الأمنية. ووضع إطار لتحديد خطورة برنامج من البرامج في إطار المبادئ التوجيهية للمخاطر المقبولة هو جهد إضافي يجري الاضطلاع به حاليا تحت رعاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة من خلال فريق عامل رفيع المستوى برئاسة اليونيسيف ومساهمات من جميع كيانات الأمم المتحدة التي تقوم بعمليات ميدانية كبيرة.

٥٨ - ويمثل إطار خطورة البرامج العنصر الأخير من المبادئ التوجيهية للمخاطر المقبولة، وأحد التحسينات التي تهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية المعقدة والمتغيرة التي يواجهها

موظفو الأمم المتحدة من خلال إعادة توجيه التفكير الأمني من "متى ينبغي مغادرة الموقع" إلى "كيف نستمر في البقاء". وسيساعد الإطار الجديد على كفالة استمرار البرامج والأفراد ممن يظلون في حالات محفوفة بالمخاطر الشديدة في العمل في المهام والبرامج التي تتسم بأعلى الأولويات، وفقا للأهداف الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة على النحو الذي تحدده الدول الأعضاء. وقد تم الانتهاء من مشروع إطار خطورة البرنامج في آذار/مارس ٢٠١١، وسيخضع لاختبار ميداني بدءا من أيار/مايو ٢٠١١.

٥٩ - كما أيدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة سياسات و/أو توجيهات جديدة أو منقحة وضعتها الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية كعناصر مكملة ضرورية للتغييرات التي أدخلت على النهج المتبع إزاء الأمن على نطاق المنظومة. وهي تشمل: فروع جديدة من دليل الأمن الميداني حول سياسة الأمم المتحدة بشأن تطبيق نظام إدارة الأمن؛ ومعايير جديدة للترخيص لضباط الحماية الشخصية؛ والسياسة المتبعة بشأن استخدام القوة لمسؤولي الأمن في الأمم المتحدة في نظام إدارة الأمن؛ والسياسة الجديدة بشأن إجراءات إصدار التصاريح الأمنية؛ والعمليات المتعلقة بمعلومات طلب السفر للبدء في تنفيذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

جيم - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦٠ - هناك ثمان منظمات (منظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الصحة العالمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) تستهدف تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من عام ٢٠١٠، وذلك إضافة إلى برنامج الأغذية العالمي، الذي يلتزم بتلك المعايير منذ عام ٢٠٠٨. وقد أنجزت هذه المنظمات مراحل رئيسية في التنفيذ، مثل إنشاء أرصدة افتتاحية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وضمن الوفاء بجميع الشروط المطلوبة للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في نهاية العام. وسيختبر مراجعو حسابات خارجيون مدى امتثال كل مؤسسة من المؤسسات للمعايير.

٦١ - وقد أجري استعراض خارجي استجابة لطلب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة بشأن طرائق مواصلة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد عام ٢٠١١. ووضع الاستعراض توجهها استراتيجيا للمشروع لعدة سنوات تالية. وسيظل التوجه الاستراتيجي للمشروع يتمثل في تيسير تنفيذ المشروع والتواصل بشأنه بين الكيانات المشاركة، ورصد النواتج الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتفاعل معها، وتنسيق التنوع المحاسبي،

بالنظر إلى أنه قد لا يتسنى الوصول إلى تحقيق الاتساق التام في تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والتوجيه والدعم فيما يتصل بتتقيات المعايير المحاسبية الدولية وتفسيرها.

خامسا - الخلاصة

٦٢ - إن اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة عبر طائفة واسعة من المجالات الموضوعية هو أمر ضروري إذا أريد لمنظومة الأمم المتحدة أن تحقق نتائج تتصدى للتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي. ويسعى مجلس الرؤساء التنفيذيين، وهو أعلى آلية تنسيق في منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام، جاهدة لكفالة أن توجه المنظومة قواها الجماعية للوفاء بالولايات التي تحددها الدول الأعضاء. وتظل النتائج التي تخلص إليها مجالس إدارات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وما تصدره من قرارات مستمرة في توجيه وتشكيل عمل المجلس وأركانه. والرؤساء التنفيذيون وأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين ملتزمون بالعمل معا بطريقة منسقة ومنسقة لضمان المتابعة المتكاملة والمتزامنة لتوجيهات الدول الأعضاء. وتهدف هذه الإجراءات لضمان تحقيق أقصى قدر من التأثير للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة دعما للقرارات الحكومية الدولية.

٦٣ - وفي الوقت نفسه، يهدف العمل التحليلي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإيجاد حلول شاملة للتحديات المترابطة. ومن هذا المنطلق، يتواصل تعميق وتطوير التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد استفادت منظومة الأمم المتحدة من الحوار المتزايد والتفاعلي مع ممثلي الدول الأعضاء، مثلما حدث أثناء الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في كانكون في عام ٢٠١٠. ويرحب مجلس الرؤساء التنفيذيين بجميع الجهود المبذولة لزيادة التفهم لأعماله، ولكفالة الشفافية الكاملة من خلال ما يصدره من تقارير، وما ينظمه من جلسات إحاطة، وما ينشره من مواد على شبكة الإنترنت.

٦٤ - وسوف يواصل المجلس إبقاء هياكله المشتركة بين الوكالات وأساليب عمله التعاونية قيد الاستعراض، وذلك بهدف زيادة فاعليته وتأثيره الشامل. ووصولاً لتلك الغاية، فإن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، التي تقدم الدعم للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، الذي يقدم الدعم لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيعملا معا لتيسير تسلسل سير المسائل بين أركان المجلس، وتبادل المعلومات وتحديد وإزالة العقبات التي تعترض تحقيق أقصى درجة من التعاون.

٦٥ - وفي السنة المقبلة، سيعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين عن كثب مع نائبة الأمين العام في جهود القيادة المتعلقة بإدارة التغيير، من أجل تحسين الكفاءة وتحديد الطريقة التي يمكن بها للمنظمات يمكن أن تنجز أكثر بتكاليف أقل. ومن المتوقع أيضا أن يركز المجلس جهوده على الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واستكشاف النطاق الكامل للآثار في فترة ما بعد المؤتمر هو أمر يتطلب المزيد من العمل، وسيعطي مجلس الرؤساء التنفيذيين الأولوية في السنة المقبلة لتقييم التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة والفرص المتاحة لها فيما يتصل بنتائج المؤتمر. وبهدف التشجيع على اتباع نهج متكامل، سيشجع مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا على اتباع نهج متكامل على نطاق المنظومة في الأعمال التحضيرية للعمليات الموازية من التحضيرات للاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف، المقرر عقده في دوربان، جنوب أفريقيا، والسنة الدولية لتوفير الطاقة للجميع، ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

٦٦ - وفيما يتعلق بالمسائل التنفيذية، يشدد مجلس الرؤساء التنفيذيين بقوة على التقييم المستقل لمبادرة توحيد الأداء، والذي سيقدم إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وستظل التطورات تركز مستقبلا على تغطية المضمون الجوهرية وتوفير المعلومات المتعلقة بأولويات وأنشطة المنظمات الأعضاء في المجلس في الوقت المناسب. وسوف يعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين نتائج تلك الأنشطة وغيرها مما يستجد من أنشطة المجلس وأركانه الثلاثة في تقريره الاستعراضي السنوي المقبل.

المرفق

مشروع بيان لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق موجه إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

نحن، الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، نعلق أقصى قدر من الأهمية على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. ومن الضروري أن يخرج المجتمع الدولي بنتائج قوية للمؤتمر، الأمر الذي سيؤثر إيجاباً على حياة ٨٨٠ مليون شخص في ٤٨ بلداً هي الأكثر فقراً وضعفاً في العالم.

وقد أحرز العديد من أقل البلدان نمواً تقدماً ملحوظاً في تسريع معدلات نموها الاقتصادي وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي وتحسين التمثيل السياسي للمرأة، بدعم من المجتمع الدولي. وقد ساهم تنفيذ برامج العمل الثلاثة على مدى العقود الثلاثة الماضية في تحقيق تلك الإنجازات. ومع ذلك، لا تزال أقل البلدان نمواً تواجه أصعب تحديات التنمية، بما في ذلك نقاط الضعف والمعوقات الهيكلية المستمرة بسبب استمرار الاعتماد على عدد قليل من المنتجات والسلع الأساسية والأنشطة، فضلاً عن تسارع معدلات النمو السكاني المقترن بارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب؛ والضعف إزاء الكوارث الشديدة؛ والبطء النسبي في التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية، وهو ما يتبدى في استمرار الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما بين أكثر الفئات المستبعدة والمهمشة؛ والضعف المستمر في قدرات الحكم. كما أن أقل البلدان نمواً هي الأكثر تضرراً من الآثار السلبية للازمات الاقتصادية والمالية وأزمات الغذاء والطاقة وغيرها من الصدمات الخارجية.

وثمة حاجة إلى تكثيف الجهود المبذولة من جانب البلدان الأقل نمواً وشركائها في التنمية بصورة منسقة والارتفاع بمستواها إذا أريد لهذه البلدان أن تدخل إلى طريق النمو العادل المستدام الشامل للجميع والتنمية المستدامة التي من شأنها مساعدتها على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وعند معالجة الاحتياجات المتنوعة ومواطن الضعف المحددة لتلك المجموعة من البلدان بصورة مشتركة، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لتقليل الفوارق وتعزيز المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ومن الضروري لتحقيق ذلك أن يكون هناك برنامج عمل طموح ومركز وعملي ويتوجه إلى تحقيق النتائج ويتمتع بدعم من المجتمع الدولي بأسره، للبناء على الجهود الجديرة بالثناء المبذولة لمواجهة التحديات التي تواجهها البلدان الأقل نمواً منذ زمن بعيد. وستعتمد منظومة الأمم المتحدة على تلك الخبرة لتعميق فعالية أنشطة

مؤسساتنا وتعزيز التآزر بينها، بينما نواصل إعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً ودعم أولوياتها الإنمائية من خلال برامج موجهة وموارد ومرافق مكرسة لها.

وقد حددت أقل البلدان نمواً بناء البنية التحتية والوصول إلى الكتلة الحرجة من القدرة الإنتاجية القادرة على المنافسة، والتي تتسم بالتنوع وخلق فرص العمل والمشاريع، باعتبارها تحدياً أساسياً وفرصة سانحة للتنمية المستدامة في العقد القادم. كما عبرت عن احتياجاتها المتزايدة في طائفة واسعة من المجالات، من بينها: كفاءة حصول الجميع على الخدمات الأساسي؛ وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية؛ وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وتحديد أولويات التنمية البشرية والاجتماعية، ولا سيما من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتعزيز التعليم والتدريب المهني؛ وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وإحداث تحول في القطاع الزراعي؛ وضمان الأمن الغذائي والتغذوي؛ والحد من التفاوتات وتعزيز المساواة؛ وتعزيز أمن الطاقة؛ والتخفيف من آثار الأزمات وبناء القدرة على التكيف؛ والتصدي لآثار تغير المناخ.

وستكثف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ما تبذله من جهود لدعم بناء القدرات الإنتاجية في البلدان الأقل نمواً من خلال برامج وموارد أكثر كثافة وأفضل توجيهها. كما أننا نشجع الجهات المانحة وشركاء التنمية الآخرين على زيادة فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى التسهيلات والأموال المخصصة لبناء القدرات الإنتاجية، مثل المبادرة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة.

وسوف ننظر، في دورتنا لخريف عام ٢٠١١، في توفير استجابة فعالة على نطاق المنظومة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تسهم بصورة أكثر فاعلية في ضمان تنفيذها ورصدها ومتابعتها بصورة كاملة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.